مسابقة الفلسفة للطلاب السنة التوجيهية : (٣ ، ٤ ، ٥)

الحـــــرية

للأستاذ كمال دسوقي

٣ — الحرية بوجه عام :

بينا فيما مضى طبيعة الصراع بين الرعايا المحكومين والسلطات الحاكمة ، وقلنا إن الأمر هنا يتعلق بتعارض المنافع الفردية والحرية الشخصية من ناحية ، والحكام بوصفهم ممثلي المجتمع المعبرين عن رغباته ، والقائمين على تحقيق المنافع العامة بالحد من الحرية الفردية من ناحية أخرى . وقلنا كذلك إن الشعوب لم تفتأ تحاول الحد من سلطان الحاكم عليها ، بأن تحمله على أن يقطع على نفسه عهوداً ومواثيق حيناً ، وبأن تشترط موافقة الأمة ممثلة في هيئاتها حيناً آخر ، لتضمن في الحالين عدم استبداد الحاكم واضطهاد الرعية .

ولما قال اينشطين Space Substan ce . عنى المكان المشغول بالمادة . ولم يعن الفراغ المطلق . فحين قلنا « المكان » عنينا مكاناً مملوءاً مادة . وإذا قلنا فراغاً مطلقاً Sace Absoelute Emptys qace عنينا أن لا مكان موجود . ولكن لا فراغ مطلق في الوجود . المكان موجود حتما لأن المادة موجودة . ولا عدم في الوجود .

إذن أصبح كل ماقاله الأستاذ الكبير بهذا الشأن « لا أقول فضولا لأن فيه فوائد للقارىء ولى » بل أقول لم يعد تفنيداً لما قلته بل لما لم أقله .

أما تعريفه للموجود والمعدوم والمعلوم والمجهول فقد عرف القراء ما قلته وما قاله فلكل قارىء أن يقبل هذا أو ذاك .

وأما قضية أن الإنسان يتكلم لأنه يفكر أو بالعكس فلم أتعرض لها البتة . فلا أدرى لماذا جعلها الأستاذ موضوعاً للنقاش

كان مطلع مقالى في المقتطف : « منذ مدة كتب الأستاذ العقاد في الرسالة أنه « صار عندنا فلسفة » والآن صار يمكننا أن يقول إنه صار عندنا فلسفة وفيلسوف » أى بعد صدور كتاب الله .

ولكن لسوء الحظ سقطت العبارة الأخيرة والمصحح لم

وكلما زاد فهم المحكومين لطبيعة الحاكم بوصفه ممثل إرادتهم ، قلت مسافة الخلاف بينهما ، لتتحد إرادتهما ، ورأى المحكومين بالتالى أن يفوضوا إلى الحكام أمرهم ، ويركزوا في أشخاصهم سلطانهم — ثم يحاسبوهم أو يعزلوهم إن لم يكونوا لذلك أهلا ، ولكن هذا الحكم الذاتى — حكم الشعب نفسه Self government لا يلبث أن يتكشف عن مجرد إرادة الأغلبية ، ويبدو هذا الاستبداد من الأكثرية — ولو أنه الديمقراطية حقاً — إجحافاً بحرية الأقلية أصحاب المصالح أيضاً التى لا تتفق معها في الرأى ، ويصبح طغيان الأكثرية هذا خطراً دونه خطر استبداد الحكام وموظفيهم ، لأنه يصدر عن الشعور العام والاتجاه السائد لغالبية المجتمع . فثمت خطران يتهددان حرية الفرد : الاستبداد السياسى من الحكام ، وطغيان أكثرية المجتمع . التوفيق بينهما مستحيل ، كما أن تعيين قواعد السلوك التى يتحتم علينا اتباعها بقوة القانون أو المجتمع حتى لا تتعارض الحريات هى مشكلة المشاكل . لا يتفق في تحديدها جيلان متعاقبان ، أو شعبان في جيل واحد .

بفطن لسقوطها . وغرضى من هذه الإشارة إليها الآن أن أؤكد للقارىء اعتبارى العظيم لعلم العقاد واتساع دائرة معارفه وأهليته لخوض المسائل الفلسفية

وما تصديت إلى التعليق على بعض نقط فى « كتاب الله » إلا لأنى كنت أملك شيئاً من « العدة » لهذا التعليق . فلا أدرى كيف استنتج الأستاذ « من كلامى » أنى لم أشتغل في المباحث الفلسفية ، ولم أعود عقلى أن يعطيها حقها من التقدير الواجب والتأمل الطويل ، وإنى لأملك العدة التى تمكننى على النقد والتمحيص

نعم لم أكتب في الفلسفة يا سيدى الأستاذ . ولكن ما أدراك إنى مطلع على بعض كتب الفلسفة البحتة التى اطلعت أنت عليها ككتاب « المرشد إلى الفلسفة » للعلامة جود أستاذ الفلسفة في جامعته وكتاب « قصة الفلسفة » للعلامة ول دورانت . و« العلم والفلسفة » لكبير العلماء جينز (رحمة الله عليه) القضايا الفلسفية لبرتراند رسل وقد درستها غير مرة

فلا أظننى بعد هذه الدراسات كنت خلواً من « العدة » للتعليق على بعض نقط « كتاب الله » مع ذلك لا أقول أن هذه العدة التواضعة تعصمنى . والعصمة لله وحده .

نهرو الحرار

وآفة هـذا كله أن الناس يسلكون وفق أهوائهم غير المعقولة ، وقد يعززونها بأهواء غيرهم لتتخذ صورة إجماعية مقبولة ، بالإجماع لا بالنطق ، وإن كان مصدرها فى واقع الأمر وهما أو عاطفة ، أو خرافة أو هوى ، أو خوفا وحسدا ، أو كبرا وبغضاء ، أو أنانية ونفاقا ، أو تملقا لعواطف السادة وتقربا إلى الحكام ، إلى غير ذلك من وسائل النفعة الذاتية المشروعة وغير المشروعة ، ولكنها مع هذا — بحكم العادة — تصبح ذات أثر بليغ فى تحديد السلوك والآداب وتقاليد المجتمع ، وخصوصاً أن الحكام لم يحاولوا مراجعة هذا المبدأ — مبدأ التشريع على أساس العاطفة الجماعية كما رأينا — بل أخذوه قضية مسلمة ، وشرعوا ينظرون فى تفاصيل الأمور التى يرضى عنها أو يعاقب عليها المجتمع على هذا الأساس ، ويضرب «مل» مثلا لخطر استبداد الأكثرية بدافع الهوى ، مسألة العقائد الدينية وتعصب الجماعات فيها .

ومجمل ما يقرره المؤلف فى « تمهيد » كتابه بعد ذلك ، يتلخص فى القضايا التالية .

١ — سلطة القانون فى بلاده أقل نفوذاً من سلطان الرأى العام الذى يجعل من الحكومة خصما له ، ومهدداً لحريته ، وإن كان القوم بين مؤيد لتدخل الحكومة فى حرية الأفراد ، ومعارض لهذا التدخل — لم يضعوا له قاعدة مقررة .

٢ — منع الفرد من الإضرار بغيره هو المسوغ الأوحد لتدخل السلطات فى حرية مواطن متمدين ، وفيما عدا هذا ، فللانسان مطلق التصرف فى جسمه وعقله ، وما لم يخرج عن دائرة شخصه فلا سلطان للمجتمع عليه . ويستثنى من ذلك من لا يزال قاصراً من الافراد والجماعات ، فإنه يجوز استبداد حكامهم حتى ينضجوا ويصلحوا .

٣ — ومع أن الحرية حق طبيعى يعود على الفرد بالمنفعة الشخصية ، فإن للمجتمع أن يجبر الفرد على الدفاع الوطنى والشهادة أمام القضاء وعمل البر وهى أمور واجبة عليه ، ويحاسبه إذا امتنع عنها أو قصر فيها ، أو أهمل فعلها فترتب على الإهمال نتائج خطيرة عن طريق القانون أو سلطة المجتمع ، إذ الأمر هنا يتعلق بالصالح العام المقدم على المنفعة الشخصية ، وفيما عدا هذا لا يتعرض المجتمع لحرية الفرد .

٤ — وثمت أحوال يكون فيها الفرد مسئولا أمام المجتمع ؛ ولكن مسئوليته تحيط بها ظروف وملابسات تجعل من الخير تركه وشأنه ، فهنا يجب ترك الفرد لضميره يحكم عليه ويؤاخذه .

٥ — أما الأحوال التى لا يجوز للمجتمع أن يتدخل فيها ما لم تؤثر فى الغير تأثيراً مباشراً فهى حرية الاعتقاد والفكر والميل والشعور ، والتعبير عنها ، وحرية الأذواق والمشارب ، ثم حرية الاجتماع والتعاون .

٦ — يقاس رقى المجتمع بمبلغ تحقيق هـذه الحريات ، وما لم تكن الدولة فى خطر فليس ثمت ما يبرر تدخلها فى أخص شئون الأفراد الذاتية ، مهما يكن أمر دعاة سيطرة المجتمع أمثال أوجست كونت وغيره .

٤ — *حرية الرأى وحرية التصرف :*

وبعد تلخيص هـذه المقدمة يقبل على الفصلين الثانى والثالث ، وهما أهم فصول الكتاب ، وأنضج آراء المؤلف ، وأكثر الكتابات قيمة لمن يحاول الدفاع عن الحرية الشخصية فى الفكر والعمل ، أولهما يتناول بالحديث حرية الرأى والاعتقاد ، والتعبير عما نفكر بالمناقشة أو الخطابة أو النشر . وثانيهما يعرض لحرية التصرف والفعل والتنفيذ فى حيز العمل كما هو فى حيز القول ، ما دمنا لا نتعارض فى هذه أو تلك مع الصالح العام .

وما الذى يسوغ لحكومة أيا كانت أن تقيد تفكيرنا أو تحملنا على ما لا نريد من الرأى ، ولو كان ذلك بإرادتنا ؟ إن الحقيقة فى مسائل الرأى ليست من الجلاء بحيث تكون دائما مع الحكام ، ويكون المحكومون — فرداً أو جماعة — هم المخطئين ، وحتى لو جاز ذلك ، فتدخل السلطات لمنع الخطأ هو سبيل انتشاره . حقا إن الناس كثيراً ما يتعصبون من الناحية العملية — وإن أنكروا ذلك جدلا — لآرائهم التى يهديهم لها محض الصدفة أو مجرد الإجماع — كأنما هم معصومون من الزلل ، ولكن هـذا الخطأ فى استعمال العقل لا يدعو إلى تحريم التفكير أصلا ، وكل ما فى وسعنا أن نهيب بالأفراد والحكومات أن يبذلوا كل جهد للوقوف على الحقيقة والتيقن منها قبل نشرها وإذاعتها — فحرية المعارضة والمناقشة هى وسيلة الصواب واليقين ،

وما دامت أخطاؤنا وهفواتنا لحسن حظ البشرية وصلاح أمرها — قابلة للتقويم والتعديل فينبغي أن نطلق للأفراد أكبر حرية في الفكر والمناقشة حتى يتأدوا إلى الحقيقة التي تصلح من أخطائهم، وتردهم إلى الصواب .

ولإطلاق حرية المناقشة — فوق تحقيق الميزة الجوهرية للعقل الإنساني بتقويمه وتعديله التي قدمنا — ميزة أخرى موضوعية تتعلق بالشيء ذاته موضع المناقشة ، فإن ثباته للجدل حوله والمناقشة فيه وسيلة الثقة به والاطمئنان إليه ، إذ أنه لو كان ثمت حقيقة نستطيع أن نهتدي إليها ، فلن نصل فيها إلى اليقين المطلق، بل لما يشبه اليقين ويظن به الصواب ، وحتى هذا القدر لن نصل إليه بالتقييد والتحريم ، بل بإفساح مجال الدرس والمباحثة ، فنصلح تفكيرنا ، ونقوى في الوقت نفسه حجة الشيء ذاته ، إذ أن دعامة الثقة بشيء إنما تقوم في قدرته على تحدي خصومه المبارزة ، فإن لم يكن له معارض ، أو كان له معارض سقطت حجته في الميدان ؛ فقد حكم له بقربه من الصواب .

وكما أنه لا يجوز حمل الناس على غير ما يريدون بادعاء العصمة في أنفسنا وفيما نريدهم عليه ، حتى ولو كان معنا الإجماع ؛ ما دام من الممكن أن يكونوا هم على حق ، وما دمنا لم نفسح المجال لتبين خطأ الأمر من صوابه في مناقشات حرة ؛ كذلك ليس لنا أن نحملهم عليه بحجة المنفعة ، أو بدعوى الفائدة للمجتمع أو أية ذريعة أخرى ، فما دمنا لم نسمع رأي الفريق المعارض ، ولو كان نفراً قليلا لا نجزم بأن المنفعة في جانبه أو في جانبنا ، فالمشكلة باقية لم تحل ، ولم نزل ندعي العصمة في أنفسنا — ونرمي معارضينا بالخطأ — في تعرف النفع كما ادعيناها من قبل في الاهتداء إلى الحق .

فنحن حين نقيد حرية الرأي في الأفراد إنما نحملهم على اتباع رأينا ، ونسوقهم إليه باسم الإجماع على الحق حيناً ، ومنفعة المجتمع حيناً آخر — مما يحمل في طيه ادعاء العصمة من الفساد في آرائنا — والعصمة من الصواب في معارضينا ، وليست الحقيقة — كما قلنا — بحيث نتعرفها بهذه السهولة ، بل لابد للوصول إلى بعض اليقين من حرية مناقشة واسعة النطاق ، حتى في أخص مسائل الحياة كالدين وحسب البشرية ما ترتب على التعصب الديني والطائفي والسكوني من اضطهادات ومظالم وشهداء — يتوسع « مل » في الاستشهاد بها — ليس ينهض عذراً لها ما يقال من ضرورة اجتياز الحق لهذه المحن ، فإن في إتيان هذه الفظائع قضاء على التجديد والإحسان والعمل على ترقية الجنس البشري. وفضلا عن أن الاضطهاد يزهق الحق ويخفيه ويعوق انتشاره ، وينزل بدعاته العذاب ، فإنه يقتل الشجاعة الأدبية ويصادر حرية الفكر ، وجرأة الحق ، ويعوق نمو السلطات وانتشار ثمرات الإبداع في حينها ، ويؤدي إلى تستر المفكرين وذلتهم وسمهم لنفاق عواطف المجتمع بدلا من البحث عن الحقيقة . ومع هذا فالحق لابد يوماً أن يظهر ويبهرنا ضوءه فنضطر متأخرين إلى الإيمان به — بعد إذ أسأنا إلى أصحابه وعذبناهم — وبعد أن لم نسلم من الثورات الفكرية التي يولدها الضغط والتقييد .

وبعد أن فرغ « مل » من إثبات شطر حجته الأول : عدم ادعاء العصمة في حمل الفرد على حق أو منفعة ، انتقل إلى الشطر الثاني منها — وهو خطر إخماد رأي الفرد ولو كان خطأ — إذ أن منع المناقشة منعاً باتاً أمر ضار ومستحيل — خصوصاً في المباحث المتعارضة الآراء — والضرورة دراسة حجة الخصم وتفهيمه علة خطئه ليتثقف عقله ، بعد أن نسمعها منه بنزاهة وصدق رغبة ، بلا تحيز ولا محاباة ، أو تفريق بين عام وخاص . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، فإن تقييد المناقشة يتعدى أثره الجمود العقلي إلى خمود المعاني الأخلاقية في العقائد موضوع المناقشة — بما يجعل منها ألفاظاً منسية جوفاء — وإلى جمود العقائد والأقطار ذاتها بعد أن تصبح تقليداً محافظاً مستقراً ، اطمأن عليه حامله ونام عنه خصومه ، وهذا التحجر في العقائد — دينية أو غير دينية — يجعل منها رسوماً وطقوساً أولى منها معاني جيلة وعقائد . فلابد من الخلاف والمناقشة حتى نصل إلى الحقائق اليقينية التي تعين على رقي النوع البشري ، ولابد من تهيئة الوسائل التي تثير هذا النقاش المستمر حول الحقائق حتى لا تموت باستقرارها ، ولابد أخيراً أن نكمل جزء اليقين الذي في آرائنا بيقين آراء معارضينا . وأن نشفع نزعة المحافظة دائماً بنزعة مساوقة إلى التقدم والإصلاح في سياستنا .

كمال رسوقي